Document: EB 2016/119/R.33
Agenda: 18
Date: 18 November 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مقترح توفير نواة مالية لمبادرتين استراتيجيتين:

(1) توسيع نطاق برنامج الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية من خلال صندوق غزة والضفة الغربية

(2) مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي في الأردن من خلال مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

خالدة بوزار
مديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: 2321 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.bouzar@ifad.org

Saheed Adegbite
مدير مكتب الميزانية وتطوير المنظمة
رقم الهاتف: 2957 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.adegbite@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة عشرة بعد المائة
روما، 14–15 ديسمبر/كانون الأول 2016

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى توفير نواة مالية لمبادرتين استراتيجيتين: (1) توسيع نطاق برنامج الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية من خلال صندوق غزة والضفة الغربية؛ (2) مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي في الأردن من خلال مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي. وقد صُمّم توفير هذه النواة المالية بحيث يتوقّع لها أن تشجع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة على توفير مساهمات إضافية. وأما مصدر هذه الأموال، فهي احتياطيات رسوم الأموال التكميلية التي راكمها الصندوق في الماضي القريب.

مقترح توفير نواة مالية لمبادرتين استراتيجيتين:

(1) توسيع نطاق برنامج الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية من خلال صندوق غزة والضفة الغربية

(2) مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي في الأردن من خلال مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي

أولا – الخلفية

1- تتطلب الإجراءات المالية في الصندوق توفير ما يلزم في جميع اتفاقيات الأموال التكميلية لضمان تغطية كل من التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتكبدة. وأما التكاليف غير المباشرة التي يتكبدها الصندوق لتوفير الخدمات الإدارية والقانونية والمالية ذات الصلة بإدارة الأموال التكميلية، فسيستعيدها الصندوق من خلال فرض رسوم إدارة. وفي كل عام، تحدد وثيقة الميزانية التي يصادق عليها المجلس التنفيذي ويعتمدها مجلس المحافظين، الجزء السنوي القابل للتخصيص من رسوم الإدارة والذي سيتم صرفه خلال العام لتغطية مثل هذه التكاليف غير المباشرة. ويشكل هذا المبلغ عند إضافته إلى صافي الميزانية العادية التي يعتمدها مجلس المحافظين الميزانية الإجمالية للصندوق. وفي عام 2016، كان المبلغ المخصص بهذه الطريقة بحدود 4.6 مليون دولار أمريكي.

2- وفي حال عدم استخدامها بصورة كاملة لتغطية التكاليف غير المباشرة المتكبدة المتعلقة بالأموال التكميلية، يتراكم العائد من هذه الرسوم في احتياطي خاص، حيث يتم الإبقاء عليه كأموال طوارئ لتغطية بعض الالتزامات المحتملة (مثلا، لإعادة دفع الأموال للجهات المانحة في حال لم يتم السماح بالنفقات لاحقا). وفي حال لم تعد هناك ضرورة لهذه الأموال لضمان أداء الالتزامات الائتمانية للصندوق تجاه الجهات المانحة له، عندئذ الأموال المتراكمة في هذا الاحتياطي يمكن استخدامها لأغراض أخرى. وباتباع تحليل للاحتياطي أجرته شعبة المحاسبة والمراقب المالي، تقرر وجود مبلغ قدره 11.4 مليون دولار أمريكي من هذا الاحتياطي متاحا لمثل هذا الاستخدام. وكذلك فقد أشار هذا التحليل أيضا إلى أنه من غير المحتمل لمثل

هذا الاحتياطي أن ينشأ مرة أخرى في المستقبل، بسبب ارتفاع التكاليف ذات الصلة بالالتزامات الائتمانية للإشراف على الأموال التكميلية.

3- وتقترح إدارة الصندوق استخدام هذا الاحتياطي "كنواة مالية" لمبادرتين استراتيجيتين خارج برنامج القروض والمنح الاعتيادي، بهدف اجتذاب مساهمات إضافية سيادية وغير سيادية لمثل هذه المبادرات.

4- وكإجراء أولي، تسعى الإدارة للحصول على موافقة المجلس التنفيذي على المصادقة باستخدام 8 ملايين دولار أمريكي من هذا الاحتياطي كنواة مالية لمبادرتين استراتيجيتين، وهما: (1) توسيع نطاق برنامج الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية من خلال صندوق غزة والضفة الغربية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ (2) مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي في الأردن من خلال مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي التابع للصندوق. وقد صُمّم توفير هذه الأموال بطريقة يتوقع من خلالها تشجيع الحصول على مساهمات إضافية من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة.[1]

ألف– صندوق غزة والضفة الغربية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

5- **إنشاء صندوق غزة والضفة الغربية.** في عام 1998 أنشأ مجلس محافظي الصندوق صندوق غزة والضفة الغربية لتوفير المساعدة المالية للمشروعات والبرامج التي تعمل في غزة والضفة الغربية. وبما يتماشى مع القرار المنشئ لهذا الصندوق (قرار مجلس المحافظين رقم107/د–21)، فقد فوّض صندوق غزة والضفة الغربية باستلام الأموال من الصندوق بموافقة المجلس التنفيذي.

6- **الخلفية.** مكّنت استثمارات الصندوق في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1994، من خلق نماذج ناجحة للتنمية الريفية. وكان آخر هذه التدخلات، برنامج الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية (2000–2015 الذي نفذ في الضفة الغربية فقط) وموّل من موارد صندوق غزة والضفة الغربية المؤهل لاستلام التحويلات من الموارد الاعتيادية للصندوق ومن مساهمات أخرى. ويعدّ صندوق غزة والضفة الغربية حاليا الأداة الوحيدة المتاحة للصندوق لتمويل العمليات في هذه المناطق. ولهذا البرنامج، تلقى صندوق غزة والضفة الغربية الأموال من موارد الصندوق مرتين (حوالي 11 مليون دولار أمريكي). وأغلق البرنامج بتاريخ 31 مارس/آذار 2016. وفي الوقت الحالي، استنزفت جميع الأموال في صندوق غزة والضفة الغربية.

7- **نتائج وإنجازات برنامج الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية.** كانت إنجازات هذا البرنامج كبيرة وصُنّفت إمكانية توسيع نطاقه على أنها مرضية عند الإنجاز. وتبقى مشكلة شحّ المياه والأراضي للاستخدام الزراعي المعوق الرئيسي لقطاع الزراعة الفلسطيني. وتطرق البرنامج بصورة مباشرة لهذا المعوق، من خلال أنشطة تطوير الأراضي (إزالة الصخور، وإنشاء المصاطب، وبناء خزانات تجميع مياه الأمطار، وإعادة تأهيل الينابيع الصغيرة، إلى آخره)، مما ساعد المزارعين على تعزيز إحساسهم بالملكية وسيطرتهم على الأراضي، وشجعهم على القيام بالمزيد من الأنشطة الزراعية وأعطاهم قدرا أكبر من أمن ملكية هذه الموارد. كذلك فقد ساعد البرنامج الأسر الريفية الفقيرة على الوصول إلى الخدمات المالية الريفية المفصلة بناء على احتياجاتهم (من خلال مكون مُوّل بصورة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والذي يسمح بالاستثمار بصورة أكبر في أراضيهم أو البدء بـ/ توسيع أعمال صغيرة خارج المزرعة. وعلى وجه العموم، ساعد البرنامج على

[1] من بين المبادرات الأخرى قيد النظر لمثل هذه المخصصات، ما يلي: (1) صندوق الاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (2) برنامج السبل المهنية؛ (3) صندوق التعجيل.

تطوير ما يقرب من 340 9 دونم (934 هكتار)، وولّد زيادة في الدخل ذي الصلة بالإنتاج الزراعي للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بما يتراوح بحدود 75 بالمائة، في حين ازدادت قيمة الأراضي بحوالي 70 بالمائة. وبالنسبة للمستفيدين من مكون التمويل الريفي، فقد ازداد صافي الدخول الشهرية من مشروعاتهم بما يتراوح وسطيه من 601 دولار أمريكي للشهر الواحد إلى 888 دولار أمريكي للشهر الواحد. وتظهر البيانات المنبثقة عن مسوحات الأثر والإنجاز إلى مستوى عالٍ من الرضى بين كل من المستفيدين والحكومة، علاوة على ملاءمة البرنامج لاحتياجات المزارعين والمجتمعات المحلية والاحتياجات المؤسسية.

8- **توسيع نطاق برنامج الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية.** على هذه الخلفية، ناشدت الحكومة الصندوق، والذي يعد شريكا يتمتع بمستوى عال من الخبرة للترويج للصمود الريفي، للمساعدة في توسيع نطاق البرنامج. وتم إعداد مذكرة مفاهيمية لبرنامج جديد للحد من الفقر في المناطق الريفية المستهدفة، من خلال تحسين حماية سبل العيش وصمودها. وأما الأهداف المخصوصة، فهي التالية: (1) زيادة أمن الوصول إلى الأراضي والأمن الغذائي؛ (2) زيادة الفرص الاقتصادية؛ (3) تعزيز تنويع مصادر الدخل. وسوف يُشكَّل الدعم من الجمع بين الأنشطة التي تدعم بعضها بعضا بموجب المكونات الثلاثة التالية: (1) تطوير الأراضي وتحسين الأمن الغذائي؛ (2) زيادة الربط والفرص الاقتصادية؛ (3) تعزيز تنويع مصادر الدخل من خلال الوصول إلى الخدمات المالية الريفية المفصلة. وتعتبر هذه المبادرة مبادرة تتمتع بأهمية استراتيجية، لأنها تظهر التزام الصندوق بالإبقاء على انخراطه في الأراضي الفلسطينية، ودعم السكان الريفيين الفقراء فيها.

9- **الأثر.** استنادا إلى الخبرة المكتسبة من برنامج الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية، سوف يفيد البرنامج الجديد مباشرة حوالي 000 50 شخصاً، وبصورة غير مباشرة 000 150 شخصاً آخر. وفيما يتعلق بالأثر، فهو يهدف إلى تحقيق ما يلي: (1) تحسين ملكية الأصول؛ (2) زيادة الدخول الشهرية والوفورات لما لا يقل عن 60 بالمائة من الأسر المستفيدة، أساسا من خلال تطوير 000 8 دونم (حوالي 800 هكتار) من الأراضي، وتحسين مرافق التخزين والوصول إلى الأسواق، والحصول على المنتجات المالية المفصلة لما لا يقل عن 000 1 مشروع صغري وعمل تجاري صغير (بتركيز خاص على النساء).

10- **المظروف المالي والجهات المانحة التي تم السعي للحصول على تمويل منها.** يسعى الصندوق لتعبئة مبلغ يعادل 20 مليون دولار أمريكي (منه 4 ملايين دولار أمريكي من الصندوق)، لصرفها على شكل منح. وبذلت شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد جهودا لتعبئة تمويل تكميلي من الشركاء الإنمائيين. وعقدت اجتماعات ثنائية (وأعقبتها متابعة) مع اليابان وهولندا وسويسرا والنرويج وفرنسا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي والسويد وكندا. كذلك تمت محاولة التقرب من صندوق الأوبك للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لهذه الغاية. وأعطى العديد من هذه الجهات المانحة إشارات إيجابية إلى احتمال توفير تمويل مشترك، ولكنهم كانوا مهتمين أساسا بمعرفة ما هي مساهمة الصندوق قبل انخراطهم في هذه المبادرة. ومن شأن الالتزام بموارد من الصندوق أن يولد اهتماما أكبر بين الجهات المانحة، وأن يساعد على بلورة فرص التمويل المشترك.

11- **المدة والرصد.** سوف ينفذ البرنامج الجديد على مدى سبع أو ثمان سنوات، بمرحلتين مدة كل منهما ثلاث سنوات ونصف إلى أربع سنوات. وسوف توفد بعثات الإشراف مرة على الأقل سنويا. ولأغراض رصد التقدم المحرز والموارد، يمكن عرض تقرير معمّق على الصندوق مرة كل سنتين.

12- **النواة المالية.** يقترح توفير مبلغ قدره 4 ملايين دولار أمريكي لصندوق غزة والضفة الغربية لتوسيع نطاق برنامج الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية.

باء- مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي

13- **إنشاء المرفق.** بما يتفق مع المذكرة الإعلامية المعروضة على المجلس التنفيذي في دورته الثامنة عشرة بعد المائة (الوثيقة EB 2016/118/INF.6)، أنشأ الصندوق مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي للتطرق لأسباب وتبعات أزمة اللاجئين والتهجير القسري الحالية، مما يقع ضمن مهمة الصندوق، ودعم الجهود الرامية إلى ردم الفجوة التمويلية بين المساعدات الإنسانية/المساعدة الإنمائية.

14- **الخلفية.** من الأولويات القصوى بالنسبة لهذا المرفق، واستراتيجيا بالنسبة للصندوق، دعم الأردن في الاستجابة لأزمة اللاجئين. وقد أرسلت الحكومة طلبا رسميا بهذا الصدد. وتستضيف الأردن حاليا 1.4 مليون سوري، مما يشكل أكثر من 20 بالمائة من إجمالي تعداد سكانها (منهم 000 630 مسجل رسميا كلاجئ مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بما يتماشى مع خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية). ويعيش فقط 20 بالمائة من هؤلاء في مخيمات اللاجئين الرئيسية، وعلى الرغم من عدم توفر الأرقام الريفية الدقيقة إلا أنه يقدر بأن عددا أكبر من اللاجئين الآخرين يعيش في المناطق الريفية. ويضع هذا التدفق للاجئين، الذي يعتبر غير مسبوقا تقريبا من حيث الحجم، اللاجئين في موقع الضعف الشديد، كما أنه يؤدي إلى ضغوط هائلة على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة فيما يتعلق بسبل العيش، وإدارة الموارد الطبيعية ونظم الأغذية. ويقلل دعم اللاجئين والمجتمعات المتأثرة بهم من خطر تعميق هذا الضعف، وتفاقم الأزمة الحالية للتهجير والنزاع. ومن الهام بمكان استهداف كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة بتمويل المنحة المتوفرة من هذ المرفق.

15- **استخدام الموارد.** من أصل إجمالي الأموال (4 ملايين دولار أمريكي)، سيتم استخدام 3.9 مليون دولار أمريكي كأموال إضافية لمشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي الذي يدعمه الصندوق (بتمويل من الصندوق قدره 11.3 مليون دولار أمريكي، وبتمويل إجمالي لهذا المشروع بما يعادل 17.13 مليون دولار أمريكي). وأما ما تبقى من المبلغ (000 100 دولار أمريكي) فسيستخدم داخليا ضمن الصندوق لدعم إرساء الشراكات، وحوار السياسات العالمي، وتكاليف الإدارة والتسيير.

16- **الروابط.** ستستخدم الأموال الإضافية المقترحة من المرفق لرفد مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي وبما يتواءم مع توزيع اللاجئين في الأردن، والمعوقات التي تواجهها المجتمعات المضيفة، وخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية. وسيضمن ذلك التنسيق الفعال مع الشركاء الآخرين من شركاء المساعدة الإنسانية والشركاء الإنمائيين العاملين في الإقليم. وستبني هذه الأموال الإضافية على منحة لتعزيز كل من الأمن الغذائي في مخيم الزعتري للاجئين وشراكات الصندوق مع مؤسسة نهر الأردن التي تترأسها جلالة الملكة رانيا العبد الله، ومع جهات فاعلة وشركاء آخرين ممن يعملون في المناطق المتأثرة باللاجئين.

17- **منطقة ومكونات المشروع.** فيما يتعلق بالاستهداف سيركز التمويل الإضافي من المرفق الذي ستزود به حافظة الأردن على محافظات المفرق (التي يغطيها بالفعل مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي) وإربد، ومحافظتين حدوديتين شهدتا تدفقا كبيرا للاجئين، وتم تسليط الضوء عليهما في خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية. وقد أعدت هذه المحافظات استراتيجيات للتنمية الاقتصادية المحلية لتعزيز الأعمال والعمالة في المناطق الأشد تضررا بتدفق اللاجئين السوريين، وتحدد هاتان الاستراتيجيتان الزراعة كقطاع يتمتع بالأولوية. وسوف تركز المكونات المقترحة على تعزيز الصمود والترويج لسبل عيش مستدامة لكل من أسر اللاجئين والمجتمعات المضيفة:

(أ) **البنى التحتية الإنتاجية.** مما سيؤدي إلى التخفيف بصورة مباشرة من الضغط غير المسبوق الناشئ عن تدفق اللاجئين على الموارد الطبيعية ونظم الأغذية من خلال بناء وإعادة تأهيل شبكات الري، وإنشاء رابطات لمستخدمي المياه، والبنى التحتية لدعم الإنتاج الزراعي، ومصادر الطاقة البديلة (الدفيئات والطاقة الشمسية).

(ب) **مشاريع النساء والشباب.** سيتطرق هذا المكون بصورة مباشرة لنقاط الضعف التي تعاني منها أسر اللاجئين والضغط الذي ترزح تحته سبل عيش المجتمعات المضيفة من خلال توفير تمويل أساسي للمشروعات الصغرى، ووضع خرائط لسلاسل القيمة والتدريب. وسوف يعزز ذلك من قدرات اللاجئين ومن الآفاق المتاحة لهم لسبل عيش مربحة عند عودتهم إلى سوريا.

18- **الاستخدامات.** سيتم استخدام مبلغ قدره 000 100 دولار أمريكي لتغطية التكاليف الإدارية والتسييرية. وسيكون ذلك بمثابة محفز لتعبئة الموارد، ووضع الخرائط، وإرساء الشراكات، والترويج لانخراط الصندوق في المنتديات السياساتية، وزيادة وضوح صورة الصندوق كلاعب رئيسي في هذا السياق الناشئ.

19- **الاستهداف.** يهدف المرفق إلى الوصول إلى مظروف إجمالي قدره 100 مليون دولار أمريكي من الجهات المانحة والشركاء. وفي المرحلة الأولى، سيركز على الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث الأزمة الحالية هي الأشد حدة. وفي المستقبل، وبناء على كل من الاحتياجات وتوفر الموارد، يمكن له أن يتطرق لأقاليم أخرى.

20- **النواة المالية.** نظرا لإلحاح الأزمة والحاجة للبدء بالمرفق بسرعة، يقترح توفير مبلغ قدره 4 ملايين دولار أمريكي للمرفق لتوفير تمويل إضافي لمشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي في الأردن.

رابعا – التوصية

21- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرار التالي:

قرر: (1) تحويل مبلغ قدره 4 ملايين دولار أمريكي من احتياطي رسوم الأموال التكميلية إلى صندوق غزة والضفة الغربية من أجل توفير نواة مالية لتوسيع نطاق برنامج الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية؛ (2) تحويل مبلغ قدره 4 ملايين دولار أمريكي من احتياطي رسوم الأموال التكميلية إلى مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي من أجل توفير نواة مالية لمشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي في الأردن.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية